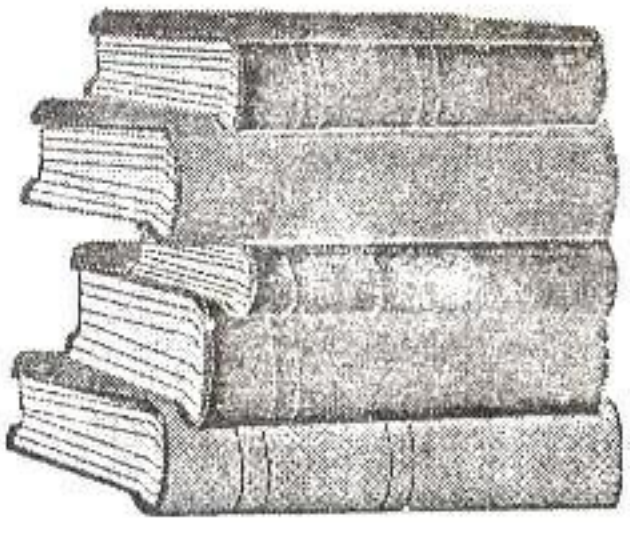

رؤى النحاة حول إبدال المستثنى من الموجب

الدكتور

شجيع علي فرجاني

المدرس بقسم اللغويات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين ، وإمام المرسلين سيدنا محمد النبى الأمى ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين

وبعد،

فإن الغرض مما نقوم به من أعمال فى لغة العرب هو المحافظة عليها ، وفهم أسرارها ثم القدرة على محاكاتها ، والسير على منهاجها .

ولهذا قام العلماء بتقعيد القواعد ، وصياغة القوانين اللغوية باذلين غاية الجهد فى سبيل الوصول إلى ما يريدون ، وتحقيق ما إليه يهدفون ، فبينوا قضايا العامل والمعمول . ومن بينها قضية إعراب المستثنى ، فهو عندهم فى التام الموجب منصوب وفى التام المنفى مبدل من المستثنى منه أو منصوب .

وفى المفرغ على حسب العوامل التى تتعاوره قبل (إلا) وتتوارد عليه ، ولذا فإنه يكون مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا .

ولكن نصبه حالة التمام إيجابا ليست قاعدة مطردة لا تمس ، ولا قانونا محكما يتأبى على المناقشة ، ولا يقبل ما سواه .

بل ذلك لغة الجمهور فلا ينافى ذلك رفعه ، أو جعله تابعا للاسم الذى قبله . والإتباع عند البصريين يختلف عنه عند الكوفيين . فهو عند البصريين تابع على أنه بدل بعض من كل ، وهو تابع على أنه عطف نسق عند الكوفيين

والأصل فى المستثنى النصب ، ولذا وجدناهم قد اتفقوا على ذلك إذا كان الاستثناء تاما مثبتا بل يصل ذلك إلى درجة الوجوب إذا كان منقطعا ، لا يمكن تسليط العامل عليه ، كقولنا : صوتت الخيل إلا بعيرا .

وكذلك نجد الأصل نصبه إذا كان تاما موجبا ، ولكن الأساليب تواترت ، والشواهد تعددت على مجيئه مرفوعا ، فكثرت التأويلات ، وتلاحقت التخريجات تبرر خروجه على تلك القاعدة .

وهذا ما أريد أن أقوم بتحقيقه ومناقشته فى عرض سلس ، وتحليل دقيق

وتوصلت بتوفيق ا لله–تعالى–إلى أن بعض العلماء كأبى البقاء العكبرى وغيره–جوز الإبدال فيه .

بل صرح أبو حيان . بجواز إتباعه فى تلك الحالة رفعا ونصبا وجرا .

وبهذا نستطيع أن نقتصد فى كثير من تلك التأويلات ، ونتنفس الصعداء من ضيق ملاحقة هذه التخريجات .

وسأشير –إن شاء ا لله–تعالى–إلى إشكالية الاستثناء فى مفتتح البحث فأقوم بما يلى :

تعريف الاستثناء ، والمستثنى ، وبيان الأقسام ، وتوضيح الفرق الدقيق بين المثبت والموجب .

لأننا سنرى أن كل موجب ليس بشرط أن يكون مثبتا ، لأن النفى هو الصورة المقابلة للإثبات ، وليس هذا من عند نفسى ..، فالنحاة والمفسرون

حملوا الإثبات فى قول الله -تعالى- ﴿ فشربوا منه إلا قليل منهم ﴾[1] على الجحد حيث أول على رأى من يمنع الإبدال فى هذا بقولهم : يكون التقدير : لم يمتنعوا عن الشرب إلا قليل منهم . كما أننى سأقوم بتلخيص للبحث فى نهايته ، وأشير إلى أهم النتائج التى توصلت إليها ، وأدعو الله -تعالى- أن يجعل عملى هذا خالصا لوجهه -تعالى- نافعا للعربية والمسلمين .

وحسبى أننى بذلت أقصى جهدى فما كان من توفيق فمن الله -تعالى- وما كان من شئ آخر فمنى ومن الشيطان .

هذا والله ولى التوفيق

الباحث

---

(١) البقرة : ٢٤٩ .

إشكالية الاستثناء

قال الرضى فى شرحه على كافية ابن الحاجب[1]:

(ثم إن الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته ، لأن زيدا فى قولك : (جاءنى القوم إلا زيدا) .

لو قلنا : إنه غير داخل فى (القوم) فهو خلاف الإجماع ، لأنهم أطبقوا أن الاستثناء مخرج ، ولا إخراج إلا بعد الدخول .

فإن جاز الشك فى مثله لم يصح فى نحو قوله :(على دينار إلا دانقا) للعلم بأن (دانقا) مخرج من الدينار ، والباقى بعده هو المقربة .

وإن قلنا : إنه داخل فى القوم ، و(إلا) لإخراج (زيد) منهم بعد الدخول كان المعنى : جاء زيد مع القوم ، ولم يجئ زيد .

وهذا تناقض ظاهر ينبغى أن يجنب كلام العقلاء عن مثله . وقد ورد من الاستثناء فى الكتاب العزيز شئ كثير ، كقول الله-تعالى-: ﴿ **فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما** ﴾ [2] فيكون المعنى : لبث الخمسين فى جملة الألف ، ولم يلبث تلك الخمسين-تعالى الله عن مثله علوا كبيرا- .

ولكنهم دفعوا هذا الإشكال مستدلين بأدلة عدة مجملها :

أن دخول المستثنى فى جنس المستثنى منه ، ثم إخراجه بـ (إلا)

---

(١) شرح الكافية للرضى : ١ / ٢٢٤ - ٢٢٦ .

(٢) العنكبوت : ١٤ .

أو إحدى أخواتها إنما كان قبل إسناد الفعل ، أو شبهه إليه فلا يلزم التناقض في نحو : جاءني القوم إلا زيدا ، لأنه بمنزلة قولك : القوم المخرج منهم زيد جاءوني . ولا في نحو :(له على عشرة إلا درهما) لأنه بمنزلة قولك : العشرة المخرج منها واحد له على .

وذلك لأن المنسوب إليه الفعل وإن تأخر عنه لفظا ، لكن لابد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل ، إذ المنسوب إليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة . ففي الاستثناء لما كان المنسوب إليه هو المستثنى منه مع (إلا) ، والمستثنى . فلابد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة ، فلابد إذن من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض)[1].

تعريف الاستثناء

الاستثناء من الثني بمعنى العطف ، لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من حكم المستثنى منه ، أو بمعنى الصرف ، لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه[2]. قال في م.المحيط : ثنى الشيء يثنيه ثنيا : عطفه ورد بعضه على بعض ، وكفه . والمستثنى منه هو المذكور قبل (إلا) غير الموصوف بها ، أو إحدى أخواتها ، المخالف لما بعدها في حكمه نفيا وإثباتا قال أهل العربية : الاستثناء من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات [3].

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٢٥ – ٢٢٦ .

(٢) حاشية الصبان : ٢ / ١٤١ .

(٣) محيط المحيط : ٨٥ (ثنى) .

والاستثناء فى اصطلاح النحويين :

هو الإخراج بـ (إلا) أو إحدى أخواتها لما كان داخلا ، أو منزلا منزلة الداخل[1].

والمستثنى هو : المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بـ (إلا) أو ما بمعناها بشرط الفائدة[2].

قال ابن مالك : يطلق المستثنى على المتصل والمنقطع :

فالمتصل : هو ما لو لم يستثن لدخل نحو قول ا لله-تعالى-: ﴿ **فسوف يلقون غيا . إلا من تاب** ﴾ [3].

والمنقطع هو : ما لو لم يستثن لم يدخل نحو قول ا لله-تعالى-: ﴿ **ما لهم به من علم إلا إتباع الظن** ﴾[4]، ولهذا قال المؤلف : " المخرج تحقيقا أو تقديرا " فإن (الظن) وإن لم يدخل فى العلم تحقيقا فهو فى تقدير الداخل فيه ، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه فى كثير من المواضع ، فهو حين استثنى-يخرج مما قبله تقديرا ، وكذا الفائق ما قبله مع اتحاد الجنس نحو : (له على ألف إلا ألفين) ذكره الفراء .

فمثل هذا لم يكن داخلا فيخرج بـ (إلا) ولكنه فى التقدير مخرج ، لأن

---

(١) منهج السالك : ٢ / ١٤١ .

(٢) شرح التسهيل : ٢ / ٢٦٤

(٣) مريم : ٥٩ – ٦٠ .

(٤) النساء : ١٥٧ .

المقر إذا اقتصر على مقدار بمنزلة المنكر لغيره .

فإن قال قائل :(له على ألف إلا ألفين) فكأنه قال : له على ألف لا غير إلا ألفين ، فبان بهذا أن ألفين مخرج تقديرا[1].

ومن هذا القبيل قول ا لله-تعالى-: ﴿ **إن عبادى ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين** ﴾ [2] لأن العباد الذين أضافهم-تبارك وتعالى-إليه هم المخلصون الذين لا سلطان للشيطان عليهم ، فلم يكن الغاوون فيهم فيخرجهم الاستثناء ، وتفاوت ما بينهم وبين المخلصين أعظم من تفاوت ما بين ألف وألفين بكثير ، دليل ذلك حديث :(بعث النار)-أعاذنا ا لله منها- فمعنى الآية-وا لله أعلم-إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ، ولا على غيرهم إلا من اتبعك من الغاوين .

ومنهم من يجعل(من اتبعك) متصلا على أن يراد بالعباد المخلصون وغيرهم ، والانقطاع مذهب ابن خروف ، والاتصال مذهب الزمخشرى[3].

قال الصبان : والاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع-هذا هو الصحيح-لتبادر المتصل منه إلى الفهم عند التجرد عن القرائن ، وهذا شأن الحقيقة . وقيل : مشترك لفظى فيهما . وقيل : معنوى [4].

---

(١) شرح التسهيل : ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٢) الحجر : ٤٢ .

(٣) الكشاف : ٢ / ٣٩١ .

(٤) حاشية الصبان : ٢ / ١٤٢ .

وقال أبو الحسن الأشموني في تعريف المتصل : هو ما كان بعضا من المستثنى منه . والمنقطع : ما لم يكن كذلك[1] . قال الصبان : وقوله : (ما كان بعضا من المستثنى منه) أولى من قول غيره : ما كان من جنس المستثنى منه ، لأنه يصدق على (قام القوم إلا حمارا) و (جاء بنوك إلا ابن زيد) مع أنهما من المنقطع .

وتأويل الجنس بالنوع إنما يدفع ورود الأول ، لا الثاني ، ولأنه يخرج عنه نحو : (أحرقت زيدا إلا يده) مما كان فيه المستثنى جزءا من المستثنى منه مع أنه من المتصل[2] .

ويعلم من هذا أن المراد بالبعض في التعريف ما يشمل الفرد والجزء .

واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بأنه لا يشمل الاستثناء في قول الله -تعالى- : ﴿لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولي ﴾[3] وقول الله -تعالى-: ﴿ لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾[4] .

فإن المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ، ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع ، فينبغي أن يقال :

---

(١) منهج السالك : ٢ / ١٤٢ .

(٢) حاشية الصبان : ٢ / ١٤٢

(٣) الدخان : ٥٦ .

(٤) النساء : ٢٩

إن الاستثناء المتصل : أن يحكم على ما بعد (إلا) مثلا ، وهـو بعـض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها . فإن فقد أحد القيدين كان منقطعا .

ففقد القيد الأول نحو : قام القوم إلا حمارا . وفقد الثانى نحو الآيتين فإنه لم يحكم على (الموتة الأولى) بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عـدم ذوقهـم لها فيها .

ولا على التجارة عن التراضى بعدم منع أكلها بالباطل الذى هـو نقيـض منع أكلها بالباطل . أفاده الشهاب القرافى . وأسهل منه أن يقال فـى تعريـف المتصل : إخراج شئ دخل فيما قبل (إلا) مثلا بها [1] .

الفرق بين المثبت والموجب

أوضح الفرق بينهما حتى نستطيع أن نتصور تأويل الذين يمنعون إبـدال المستثنى من المستثنى منه فـى الإيجـاب ، لأن الموجـب يـؤول بـالمنفى ، أى بمـا ليس مثبتا ، فنرى الزمخشرى يقول : " المستثنى فى إعرابه على خمسة أضرب:

أحدها : منصوب أبدا ، وهو على ثلاثة أوجه :

ما استثنى بـ (إلا) من كلام موجب ، وذلـك نحـو : جـاءنى القـوم إلا زيدا " [2].

فيقول ابن بعيس : فإنه على ما ذكر ، وذلك أن المستثنى فى إعرابـــه

---

(١) حاشية الصبان : ٢ / ١٤٢ - ١٤٣ .

(٢) شرح المفصل لابن بعيس : ٢ / ٧٧ .

على خمسة أضرب :

منها ما هو منصوب أبدا فلا يجوز غيره من الإعراب ، وهو على ثلاثة أشياء : أحدها : ما استثنى بـ (إلا) من كلام موجب ، و(إلا) أم حروف الاستثناء ، وهى المستولية على هذا الباب . وقوله :(من كلام موجب) فالموجب من الكلام : ما ليس معه حرف نفى ، والمثبت من الأفعال ما وقع وحدث ، فقولك :(قام زيد) موجب مثبت . وهو موجب لأنه ليس بمنفى ، ولا جارى مجرى المنفى بأن يكون معه حرف نفى أو استفهام .

وهو مثبت من حيث إنه قد وقع وكان . فكل مثبت موجب ، وليس كل موجب مثبتا ، فقولك :(يقوم زيد) موجب لعدم النافى ، أو ما يجرى مجراه ، وليس بمثبت .

والعبرة فى الاستثناء بالموجب ، سواء كان مثبتا أو غير مثبت . فالمستثنى من الموجب منصوب أبدا نحو قولك :(أتانى القوم إلا زيدا) و(رأيت القوم إلا زيدا) و(مررت بالقوم إلا زيدا) ليس فيه إلا النصب ، وإنما كان منصوبا لشبهه بالمفعول[1].

هذا على رأيه ورأى من وافقه . والصحيح جواز الإبدال ، أو الإتباع حتى لا نضطر للتأويل .

---

(١)شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٧٧ .

أقسام المستثنى

وأقول : إذا كان البحث فى أساسه قائما على (رؤى النحاة فى إبدال المستثنى من الموجب) إلا أن الإبدال لا يكون إلا من تمام ، وضد التمام النقص ، والشيء لا يتميز تمام التميز إلا بنقيض يقابله ، والإيجاب يقابله النفى ، لذا كان التوقف عند أقسام الاستثناء الثلاثة أمرا محتوما . فنقول : أقسامه ثلاثة :

الأول : المفرغ–أى : غير تام– ونعنى به ألا يكون المستثنى منه مذكورا[1]–قال الرضى[2]:

والمفرغ فى الحقيقة هو الفعل قبل (إلا) لأنه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل فى المستثنى . وفى سبيل الهدى يريد الشيخ–أى : ابن هشام–أن يقول : إذا كان الكلام السابق على (إلا) ناقصا بأن لم يذكر فيه المستثنى منه، ولا يكون حينئذ إلا منفيا ، لأن نفى حكم العامل عن جميع الأفراد ، وإثباته لواحد منهم أمر معقول ، أما إثباته للجميع ونفيه عن واحد فأمر غير معقول فى مجرى العادة ، لأن المتكلم منا لا اطلاع له على عمل جميع أفراد النوع[3].

ومن جهة أخرى : اتفاق جميع أفراد نوع الإنسان مثلا فى عمل واحد فى وقت واحد غير معقول عادة ففى هذه الحالة يكون المستثنى لا عمل فيه

---

(١) قطر الندى : ٣٤٦

(٢) شرح الكافية للرضى : ١ / ٢٣٤ .

(٣) سبيل الهدى : ٣٤٦ .

لـ (إلا) بل العمل لما قبلها .

فإن اقتضى ما قبل (إلا) الرفع كان ما بعدها مرفوعا ، ومن شواهد هذه الحالة قول ا لله–تعالى–: ﴿ **وما أمرنا إلا واحدة كلمح بالبصر** ﴾ [1].

وإن اقتضى ما قبل (إلا) النصب كان ما بعدها منصوبا ، إما على أنه مفعول به نحو قول ا لله–تعالى–: ﴿ **ولا تقولوا على الله إلا الحق** ﴾[2] وإما على أنه مفعول لأجله نحو قول ا لله–تعالى–:﴿ **ما ضربوه لك إلا جدلا** ﴾[3] أى: ما ضربوه إلا لأجل الجدال ، وقصد الغلبة ، لا للرغبة فى التميز بين الحق والباطل ، وإما على أنه مفعول فيه نحو قول ا لله–تعالى–: ﴿ **إن لبثتم إلا يوما** ﴾ [4] وإما على أنه حال نحو قول ا لله–تعالى–: ﴿ **ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين** ﴾ [5].

فأما المطلق فإن كان مبينا بوصف ولو تقديرا صح أن يقع فى هذا الباب نحو قول ا لله–تعالى–:﴿ **لا تأتيكم إلا بغتة** ﴾[6] ونحو قول ا لله–سبحانه–: ﴿ **إن نظن إلا ظنا** ﴾ [7].

---

(١) القمر : ٥٠ .

(٢) النساء : ١٧١ .

(٣) الزخرف : ٥٨ .

(٤) طه : ١٠٤ .

(٥) البقرة : ١١٤ .

(٦) الأعراف : ١٨٧ .

(٧) الجاثية : ٣٢ .

وأما المفعول معه فلا يقع فى هذا النوع من الأسلوب فلا يجوز أن نقول : " ما ذاكرت إلا والمصباح " ولا " ما سرت إلا والنيل " .

وإن اقتضى الكلام الذى قبل (إلا) الجر كان ما بعد إلا مجرورا ، ومن شواهده قول ا لله-تعالى-: ﴿ **ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن** ﴾ [1].

وفى أوضح المسالك : وشرطه : كون الكلام غير إيجاب ، وهو النفى ، كقول ا لله-تعالى-:﴿ **وما محمد إلا رسول** ﴾ [2]والنهى ، كقول ا لله-تعالى-: ﴿ **ولا تقولوا على الله إلا الحق** ﴾ والاستفهام الإنكارى نحو قول ا لله-تعالى-: ﴿ **فهل يهلك إلا القوم الفاسقون** ﴾[3].

فأما قول ا لله-تعالى-:﴿ **ويأبى الله إلا أن يتم نوره** ﴾ [4]فحمل (يأبى) على (لا يريد) لأنهما بمعنى[5].

يقول ابن مالك : وله-أى : للمستثنى-بعد (إلا) من الإعراب إن ترك المستثنى منه ، وفرغ العامل له ما له مع عدمها ، ولا يفعل ذلك دون نهى أو نفى صريح أو مؤول ، وقد يحذف على رأى عامل المتروك[6].

---

(١) العنكبوت : ٤٦ ينظر : سبيل الهدى : ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٢) آل عمران : ١٤٤ .

(٣) الأحقاف : ٣٥ .

(٤) التوبة : ٣٢ .

(٥) أوضح المسالك : ٣٠٧ .

(٦) شرح التسهيل : ٢ / ٢٦٤

التام المثبت (الموجب)

التام : هو ما ذكر فيه المستثنى منه[1]. والموجب ما ليس بمنفى ، سواء كان مثبتا أو غير مثبت كما مر عن ابن بعيس .وحكمه النصب . قال ابن مالك :

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب .....

قال الأشمونى : أى غير مفرغ موجبا كان أو غير موجب إلا أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقا ، سواء كان المستثنى متصلا ، أو منقطعا وسواء كان متقدما على المستثنى منه ، أو متأخرا عنه نقول : قام القوم إلا زيدا ، وخرج القوم إلا بعيرا ، وقام إلا زيدا القوم ، وخرج إلا بعيرا القوم . وهكذا يقال مع عاملى النصب والجر[2].

وقال الصبان : وشرط المنقطع أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز : قام القوم إلا ثعبانا ، وأن لا يسبق ما هو نص فى خروجه . فلا يجوز : صهلت الخيل إلا الإبل ، بخلاف صوتت الخيل إلا الإبل[3].

وفى شرح التصريح :(وإن كان الكلام تاما) وهو الذى يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل :

فإن كان الكلام (موجبا)–بفتح الجيم–وهو الذى لم يتقدم عليه نفى ولا

---

(١) شرح التصريح : ١ / ٣٤٨ .

(٢) منهج السالك : ٢ / ٤١ – ١٤٣ .

(٣) حاشية الصبان : ٢ / ١٤٣ .

شبهه (وجب نصب المستثنى) ب(إلا) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : ما استثنت إلا مع تمام ينتصب .

نحو قول ا لله–تعالى–: ﴿ **فشربوا منه إلا قليلا منهم** ﴾[1] فما قبل (إلا) وهو (شربوا) كلام تام لأن المستثنى منه مذكور ، وهو الواو فى (شربوا) وموجب ، لأنه لم يتقدم عليه نفى ولا شبهه ، وما بعد (إلا) وهو (قليلا) واجب النصب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه إلا بتأويل–كما سيجىء[2]– .

وفى قطر الندى : والحاصل :والحاصل : أنه إذا كان الاستثناء ب(إلا) وكانت مسبوقة بكلام تام ، موجب وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلا نحو : قام القوم إلا زيدا وقول ا لله–تعالى–:(فشربوا منه إلا قليلا منهم) أو منقطعا ، كقولك :(قام القوم إلا حمارا) ومنه فى أحد القولين قول ا لله–تعالى–: ﴿ **فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس** ﴾[3] فقد اختلف العلماء فى إبليس–لعنة ا لله–: أهو من جنس الملائكة أم من جنس آخر؟[4].

وقال العكبرى : وإنما لم يجز البدل فى الموجب لفساد معناه ، وذلك أن (إلا) يخالف ما بعدها ما قبلها وإذا قلت :(قام القوم إلا زيدا) كان كقولك :

---

(١) البقرة : ٢٤٩ .

(٢) شرح التصريح : ١ / ٣٤٨ – ٣٤٩ .

(٣) الحجر : ٣٠ ، ٣١ .

(٤) قطر الندى ومعه سبيل الهدى : ٣٤٢ .

قام إلا زيد ، فـ (زيد) إن جعلته فـى المعنـى قائمـا لم يكـن ل(إلا) معنـى ، وإن نفيت عنه القيام احتجت إلى تقدير فاعل ، ولا يصح ، لأنـه يصـير : قـام كـل واحد وهذا محال[1].

وفى الكتاب : " هذا باب لا يكون فيه المستثنى إلا نصبا " [2].

لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله ، كما عمـل العشـرون فى الدرهم حين قلت :(له عشرون درهمـا) وهـذا قـول الخليـل–رحمـه الله– تعالى–وذلك قولك : أتاتى القوم إلا أباك ،ومررت بـالقوم إلا أبـاك ، والقـوم فيها إلا أباك . وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكـن صفة ، وكان العامل فيه ما قبلـه مـن الكـلام ، كمـا أن الدرهـم ليـس بصفـة العشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها[3].

وإنما منع الأب أن يكون بدلا من القوم أنك لو قلـت : أتـأتى إلا أبـوك كان محالا . وإنما جاز ما أتانى القوم إلا أبوك ، لأنه يحسن لـك أن تقـول : مـا أتانى إلا أبوك ، فالمبدل إنما يجئ أبدا كأنه لم يذكر قبله شـئ ، لأنـك تخلـى لـه الفعل ، وتجعله مكان الأول .

فإذا قلت : ما أتانى القوم إلا أبوك . فكأنك قلت : ما أتانى إلا أبوك . ونقول : ما فيهم أحد إلا وقد قال ذلـك إلا زيـدا [4]. كأنـه قـال : قـد قـالوا

---

(١) اللباب فى علل البناء والإعراب : ١ / ٣٠٥ .

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٣٠ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣٣٠ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٣٣١ .

ذلك إلا زيدا .

وقال المبرد : (ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا) .

وذلك قولك : جاءنى أخوتك إلا زيدا ومررت بإخوتك إلا زيـدا ، ولا يكون البدل ههنا لما ذكرت لك . ألا ترى أنك لو طرحت الاخوة من الكـلام لتبدل زيدا منهم لفسـد–لـو قلـت : جـاءنى إلا زيـدا كـان محـالا ، وكذلـك: مررت إلا بزيد محال[1].

وهكذا نجد شـبه إجمـاع علـى ذلـك ، فـإذا مـا ذهبنـا إلى ابـن الحـاجب وجدناه يقول–أيضا–: وهو–أى: المستثنى–منصوب إذا كـان بعـد (إلا) غـير الصفة فى كلام موجب ، أو مقدما على المستثنى منه أو منقطعا فـى الأكـثر ، أو كان بعد (خلا) و(عدا) فى الأكثر ، و(ما خلا) و(ماعدا) و(ليـس)[2] و(لا يكون) .

وقال الرضى : يجب نصب المستثنى فى مواضع :

الأول : ما اجتمع فيه شرطان : وقوعه بعد (إلا) ، وكون الاستثناء فـى كلام موجب . وقيل : يحتاج إلى قيد آخر ، وهو ذكـر المسـتثنى منـه ليخـرج (قرأت إلا يوم كذا) فإنه منصوب على الظرفية ، لا على الاستثناء [3].

وفى الكامل :حق الاستثناء إذا كان الفعل مشغولا به أن يكون جاريـا

---

(١) المقتضب : ٤ / ٤٠١ .

(٢) شرح الكافية للرضى : ١ / ٢٢٦ .

(٣) شرح الكافية للرضى : ١ / ٢٣٠ .

عليه ، لا يكون فيه إلا هـذا ، نقـول :(مـا جـاءنى إلا عبـد ا لله) . فـإذا كـان الفعل مشغولا بغيره فكان موجبا لم يكن فى المستثنى إلا النصـب ، نحـو: جـاء إخوتك إلا زيدا ، كما قال ا لله–تعالى–:(فشربوا منه إلا قليلا منهم) ونصـب هذا على معنى الفعل ، و(إلا) دليل على ذلك . فإذا قلـت (جـاءنى القـوم) لم يؤمن أن يقع عند السامع أن (زيدا) منهم فـإذا قلـت :(إلا زيـدا) فـالمعنى : لا أعنى فيهم زيدا ، أو أستثنى ممن ذكرت زيدا ، ولسـيبويه فيـه تمثيـل ، والـذى ذكرت لك أبين منه[1].

ووجوب النصب–وإن كان شبه إجماع–إلا أن بعضهم أجـاز الإتبـاع أو الإبدال كالزجـاج والحوفـى وأبـى البقـاء وأبـى حيـان ، ولذلـك نجـد المحشـين كالصبـان والشـيخ ياسـين يسـتدركون علـى ذلـك ، فيقـول الشـيخ ياسـين : وقوله–أى: قول ابن هشام–(وجب نصب المستثنى) أى: فـى لغـة الجمهـور ، فلا ينافى جواز رفعه فى لغة حكاها أبو حيان ، وخرج عليها بعضهـم حديـث :" **من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليـه الجمعـة إلا امرأة أو مسافر ، أو عبـد أو مريـض** " [2] رواه الدارقطنى وغيره .

وظاهر كلام ابن مالك أن ذلك جائز فى لغة الجمهور فإنه قال : قـال أبو الحسن بن عصفور : فـإن كـان الكـلام الـذى قبـل (إلا) موجبـا جـاز فـى

---

(١)الكامل : ٢ / ٦١٣ .

(٢)سـنن الدارقطنـى : بـاب الجمعـة رقـم : ١٥٩٥ ج ٢ ص ٣ . كـنز العمـال : ٢١١٢٠ . سـنن البيهقـى : ٣ / ١٨٤ . مشـكاة المصـابيح : ١٣٨٠ . الجـامع لأحكام القرآن : ١٨ / ١٠٣ .

الاسم الواقع بعد (إلا) وجهان:

أفصحهما : النصب على الاستثناء .

والآخر : أن تجعله مع (إلا) تابعا للاسم الذى قبله ، فتقول :(قام القوم إلا زيدا) بنصبه ، ورفعه ، وعليه يحمل قراءة من قرأ (فشربوا منه إلا قليل منهم) بالرفع . وفى صحيح البخارى :(فلما تفرقوا احرموا كلهم إلا أبو قتادة) هكذا فى (شرح المنهاج) للشمس الرملى . وما نقله عن ابن مالك لم أظفر به فى كلامه ، وإنما الذى فى التوضيح[1]أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف فى هذا النوع إلا النصب ، وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه .

وفى شواهد التوضيح :(البحث الثامن) فى رفع المستثنى بعد (إلا) .

ومنها قول عبد ا لله بن أبى قتادة–رضى ا لله عنهما–:"أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم " [2]. وقول أبى هريرة–رضى ا لله عنه–سمعت رسول ا لله–صلى ا لله عليه وسلم–يقول : **" كل أمتى معافى إلا المجاهرون "** [3]

قلت : حق المستثنى ب(إلا) من كلام تام موجب أن ينصب ، مفردا

---

(١) شواهد التوضيح : ٤٢ .

(٢) أخرجه البخارى فى : (كتاب جزاء الصيد) رقم : ٥ باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكى يصطاد الحلال .

(٣) أخرجه البخارى فى : (كتاب الأدب) رقم ٦٠ باب ستر المؤمن على نفسه . انظر التحقيق : ٤١ .

كان أم مكملا معناه بما بعده[1].

فالمفرد نحو قول ا لله–تعالى–: ﴿ **الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين** ﴾ [2] والمكمل معناه بمابعده نحو قول ا لله–تعالى–: ﴿ **إنا لمنجوهم أجمعين @ إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين** ﴾ [3] ولا يعرف أكثر المتأخرين ....الخ ما قال الشيخ ياسين فى ذلك .

يقول ابن مالك : فمن ثابت الخبر قول ابن أبى قتادة :(أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم) فـ (إلا) بمعنى لكن ، و(أبو قتادة) مبتدأ ، و(لم يحرم) خبره . ومن محذوف الخبر بعد (إلا) ما تأوله القراء من قراءة بعضهم :(فشربوا منه إلا قليل منهم) أى : إلا قليل منهم لم يشربوا وللكوفيين فى هذا الذى يفتقر إلى تقدير مذهب آخر ، وهو أن يجعلوا (إلا) حرف عطف ، وما بعدها معطوف على ما قبلها[4].

وقال الشيخ ياسين : وجاز حمل الاستثناء على المنقطع ، وسيأتى عن المعنى ما فيه ، وما فى كلام ابن عصفور ، وما قاله ابن عصفور سبقه إليه الفراء ، كما نقله عنه ابن الناظم فى الكلام على قول ا لله–تعالى–: ﴿ **فشربوا منه إلا قليل** ﴾ قال ابن الناظم : ومن أمثلة المستثنى المنقطع الآتى جملة قولهم :(لأفعلن كذا وكذا إلا جل ذلك أن أفعل كذا وكذا .

---

(١) شواهد التوضيح : ٤١ .

(٢) الزخرف : ٦٧ .

(٣) الحجر : ٥٩ ، ٦٠ .

(٤) شواهد التوضيح : ٤٢ – ٤٤ . وهذا

قال السيرافى : إلا بمعنى لكن ، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها ، وذلك أن قوله (وا لله لأفعلن كذا وكذا) .

عقد يحين عقدة على نفسه ، وحله إبطاله ونقضه ، كأنه قال : على فعل كذا معقودا ، لكن إبطال هذا العقد فعل كذا[1]. قال الشيخ–رحمه ا لله–: وتقدير الإخراج فى هذا أن يجعل قوله :(لأفعلن كذا) بمنزلة : لا أرى لهذا العقد مبطلا إلا فعل كذا . وجعل ابن خروف من هذا القبيل قول ا لله–تبارك وتعالى–: ﴿ **لست عليهم بمسيطر إلا من تولي وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر** ﴾ [2] على أن تكون (من) مبتدأ و(يعذبه) الخبر ، ودخلت (الفاء) لتضمن المبتدأ معنى الجزاء .

وجعل القراء من هذا قراءة من قرأ (فشربوا منه إلا قليل منهم) على تقدير : إلا قليل منهم منهم لم يشرب[3].

يقول الشيخ ياسين : ونقله ابن عمار المالكى فى رسالة لطيفة سماها (التاج المذهب فى رفع المستثنى من الموجب) . وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر أن حمل الاستثناء فى مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فإنه رد قول صاحب (المثل السائر) أن أبا نواس لحن فى أمر ظاهر فقال لمحمد الأمين :

يا خيار من كان ، ومن يكون إلا النبى الطاهر الميمون [4]

---

(١) شرح ابن الناظم : ٢٨٩ – ٢٩٠ .

(٢) الغاشية : ٢٣ ، ٢٤ . انظر : شواهد التوضيح : ٤٣ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٢٩٠ .

(٤) من الرجز التام المقطوع .

فرفع بعد الاستثناء فى الموجب بأن أبا نواس يستعمل فى شعره مذهب الكوفيين كثيرا .

وهذا الموضع من جملة مذاهبهم[1].

وقد قال : لمن طلل عافى المحل دفين عفا آية إلا خوالد جون[2].

فابتدأ بقوله :(خوالد جون) وحذف الخبر ، وتقديره : لم تعف . وكذلك النبى ابتدأ به ، وحذف الخبر ، وتقديره : فإن الأمين لا يفضله[3]أ هـ

وحيث جعل مبتدأ وخبرا فالجملة فى محل نصب إلى الاستثناء-كما نبه عليه فى المفتى وقال : إنه فاتهم زيادة عد تلك الجملة فى الجمل التى لها محل.

وفى البحر[4]:(فشربوا منه إلا قليلا منهم) أى كرعوا فيه . ظاهره أن الأكثرين شربوا ، وأن القليل لم يشربوا ويحمل الشرب الذى وقع من أكثرهم على أنه الشرب الذى لم يؤذن فيه ، ووقع به المخالفة ، ويكون الاستثناء على أن ذلك القليل لم يشربوا ذلك الشرب الذى لم يؤذن فيه فبقى تحت القليل قسمان :

أحدهما : لم يطعمه البتة .

والثانى : الذى اغترفوا بأيديهم .

---

(١) حاشية ياسين : ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ .

(٢) بحره الطويل : ديوانه : ٣٨١ .

(٣) حاشية ياسين : ١ / ٣٤٩ .

(٤) البحر : ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

وقرأ عبد الله وأبى والأعمش :(إلا قليل) بالرفع . قال الزمخشرى : وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانبا ، وهو باب جليل من علم العربية . فلما كان معنى (فشربوا منه) فى معنى (فلم يطيعوه) حمل عليه كأنه قيل : فلم يطيعوه إلا قليل منهم ، ونحوه قول الفرزدق :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحت أو مجلف

كأنه قال : لم يبق من المال إلا مسحت أو مجلف . انتهى كلامه[1].

والمعنى : أن هذا الموجب الذى هو (فشربوا منه) هو فى معنى المنفى كأنه قيل : فلم يطيعوه فارتفع (قليل) على هذا المعنى ، ولو لم يلحظ فيه معنى النفى لم يكن ليرتفع ما بعد (إلا) فيظهر ارتفاعه على أنه بدل من جهة المعنى ، فالموجب فيه كالمنفى .

وما ذهب إليه الزمخشرى من أنه ارتفع ما بعد (إلا) على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب فلذلك تأوله .

ونقول : إذا تقدم موجب جاز فى الذى بعد (إلا) وجهان :

أحدهما : النصب على الاستثناء وهو الأفصح .

والثانى : أن يكون ما بعد إلا تابعا لإعراب المستثنى منه ، إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب أو جرا فجر ، فنقول : قام القوم إلا زيد ، ورأيت القوم إلا زيدًا ، ومررت بالقوم إلا زيدٍ ، وسواء كان ما قبل (إلا) مظهرا أو مضمرا

---

(١) الكشاف : ١ / ٣٨١ .

واختلفوا فى إعرابه فقيل : هو تابع على أنه نعت لما قبله فمنهم من حمل هذا على ظاهر العبارة ، وقال: ينعت بما بعد (إلا) الظاهر والمضمر . ومنهم من قال : لا ينعت إلا النكرة أو المعرف بـ (لام) الجنس . فإن كان معرفة بالإضافة نحو : قام اخوتك ، أو بالألف واللام للعهد ، أو بغير ذلك من وجوه التعاريف غير لام الجنس ، فلا يجوز الإتباع ويلزم النصب على الاستثناء[1].

ومنهم من قال : إن النحويين يعنون بالنعت هنا عطف البيان ، ومن الإتباع بعد الموجب قوله :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان[2]

قال الأنبارى : أى: والفرقدان ، والشواهد على هذا فى أشعارهم كثيرة جدا وقال البصريون : (إلا) لا تكون بمعنى الواو ، لأن (إلا) للاستثناء ، والاستثناء يقتضى إخراج الثانى من حكم الأول ، والواو للجمع ، والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول ، فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر . و(إلا) ها هنا استثناء منقطع ، والمعنى : لكن الفرقدان لا يفترقان على زعمهم فى بقاء هذه

---

(١) البحر : ٢ / ٢٦٦ .

(٢) بحره الوافر . وقائله عمرو بن معديكرب ، وقيل : سواربه المضرب . وقيل إن هذا البيت يروى فى شعريه لشاعرين : أحدهما : عمرو بن معديكلرب . والثانى : حضرمى بن عامر ، أحد بنى أسد . وموطن الشاهد : (إلا الفرقدان) . ينظر : الكتاب : ١ / ٣٧١ . الكامل : ٧٦٠ . الأزهية : ١٨٢ . الممتع : ٥١ . اللسان (إلا) ، الإنصاف : ٢٦٨ ، المغنى : ٧٦ ، الهمع : ١ / ٢٢٩ . إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٢ / ٧٠ ، ٦٣٤ .

الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء .

ويحتمل أن تكون (إلا) فى معنى غير ، ولذلك ارتفع ما بعدها . والمعنى : كل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه ، كما قال ا لله-تعالى-:(لو كان فيهما آلهة إلا ا لله لفسدتا)[1] أى: لو كان فيهما آلهة غير ا لله ، ولهذا كان ما بعدها مرفوعا .

وهذه المسألة مستوفاة فى علم النحو ، وإنما أردنا أن ننبه على أن تأويل الزمخشرى هذا الموجب بمعنى النفى لا نضطر إليه ، وأنه كان غير ذاكر لما قرره النحويون فى الموجب[2].

وقال القراء : وقول ا لله-تعالى-: ﴿ **فشربوا منه إلا قليلا منهم** ﴾ . وفى إحدى القراءتين :(إلا قليل منهم)-أى: بالرفع-. والوجه فى (إلا) أن ينصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه . فإذا كان ما قبل (إلا) فيه جحد جعلت ما بعدها تابعا لما قبلها معرفة كان أو نكرة . فأما المعرفة فقولك : ما ذهب الناس إلا زيد . وأما النكرة فقولك : ما فيها أحد إلا غلامك . لم يأت هذا عن العرب إلا بإتباع ما بعد إلا ما قبلها . وقال ا لله-تعالى-: ﴿ **ما فعلوه إلا قليل منهم** ﴾[3] لأن فى (فعلوه) اسما معرفة ، فكان الرفع الوجه فى

---

(١) الأنبياء : ٢٢ . ينظر الإنصاف : ٢٦٨ - ٢٧٢ .

(٢) ينظر : البحر : ٢ / ٢٦٥ - ٢٦٦ . مختصر الشواذ : ١٥ . الكشاف : ١ / ٣٨١ ، الدر المصون : ٢ / ٥٢٩ .

(٣) النساء : ٦٦ .

الجحد ، الذى ينفى الفعل عنهم ويثبته لما بعد (إلا)[1].

وهى فى قراءة أبى (ما فعلوه إلا قليلاً منهم)-بنصب قليلاً-كأنه نفى الفعل ، وجعل ما بعد (إلا) كالمنقطع عن أول الكلام ، كقولك : ما قام القوم اللهم إلا رجلا أو رجلين ، فإذا نويت الانقطاع نصبت وإذا نويت الاتصال رفعت .

ومثله قول ا لله-تعالى-: ﴿ **فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس** ﴾[2]. فهذا على المعنى ، لأن (لولا) فيه للتحضيض والتوبيخ ، وفيهما معنى النفى لما يطلب بها . وهذا معناه أن النصب والرفع جائزان فى الجحد ، والتوجيه يتبع الإعراب ، فإن رفعنا كانت النية اتصالا فيبدل ، وإن نصبنا كانت النية انقطاعاً .

فالمنقطع يكون منصوبا دائما إما وجوبا إذا لم نتمكن من تسليط العامل عليه ، أو رحجانا إذا تمكنا . وهذا ما قال به مكى فى قراءة النصب حيث أجرى النفى فى الآية مجرى الإيجاب ، وبناء عليه يجوز لن أن نجرى الإيجاب فى قول ا لله-تعالى-: ﴿ **فشربوا منه إلا قليل منهم** ﴾ مجرى النفى فيكون الرفع على الإبدال كما فى الجحد ، فالمدار على المعنى[3].

وممن قال بجواز الإبدال الزجاج والحوفى وأبو البقاء ، ومن ذلك قول

---

(١) معانى القرآن للقراء : ١ / ١٦٦ .

(٢) يونس : ٩٨ .

(٣) معانى القرأن للقراء : ١ / ١٦٦ .

ا لله–تعالى–: ﴿ **وحفظناها من كل شيطان رجيم إلا من استرق السمع** ﴾ [1] قال النحاس[2] : (من) فى موضع نصب قال الأخفس : استثناء خارج[3] .

وقال أبو اسحاق : يجوز أن تكون (من) فى موضع خفض ، ويكون التقدير : إلا ممن استرق السمع[4].

وفى البحر : والظاهر أن قول ا لله–تعالى–: ﴿ **إلا من استرق** ﴾ استثناء متصل ، والمعنى فإنها لم تحفظ منه ، ذكره الزهراوى وغيره . والمعنى : أنه سمع من خبرها شيئًا ، وألفاه إلى الشياطين .

وقيل : هو استثناء منقطع ، والمعنى أنها حفظت منه ، وعلى كلا التقديرين فـ(من) فى موضع نصب .

وقال الحوفى :(من) بدل من (كل شيطان) وكذا قال أبو البقاء[5]جر على البدل ، أى: إلا ممن استرق السمع ، وهذا غير سائغ ، لأن ما قبله موجب ، فلا يمكن التفريغ فلا يكون بدلا ، لكنه يجوز أن يكون (إلا من استرق) نعتا على خلاف فى ذلك[6].

---

(١) الحجر : ١٧ ، ١٨ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٢ / ٣٧٨ .

(٣) معانى القرآن للأخفس : ٢ / ٦٠٢ .

(٤) معانى القرآن للزجاج : ٣ / ١٧٦ .

(٥) الإملاء : ١ / ٤١٢ .

(٦) البحر : ٥ / ٤٤٩ – ٤٥٠ .

وفى الفتوحات الإلهية : وحفظناها بالشهب ، وذلك أن الشياطين كانوا لا يحجبون عن السماوات فيدخلونها ويأتون بأخبارها إلى الكهنة ، فلما ولد عيسى منعوا من ثلاث سماوات ، ولما ولد محمد-صلى ا لله عليه وسلم-منعوا من السماوات أجمعها خازن . وقوله :(من كل شيطان رجيم) أى: من دخوله ، وقوله-تعالى-:﴿ **إلا من استرق السمع** ﴾ أى من غير دخول ،وهذا وجه الانقطاع ، وعبارة الكرخى قوله:(إلا) بمعنى (لكن)تبع فى كون هذا الاستثناء منقطعا أبا البقاء[1]. الذى ذكر فى : قول ا لله-تعالى-:﴿ **إلا من استرق السمع** ﴾ (من) فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع ، وأجاز الزجاج أن تكون (من) فى موضع خفض على تقدير : إلا ممن استرق السمع . وهو بعيد ، والمعربون على أنه متصل ، والتقدير : إلا من استرق السمع فإنها لا تحفظ منه ، و(من) فى موضع نصب على القولين[2] .

وقال الحوفى : فى موضع جر على البدل من (كل شيطان) ، ورد بأن ما قبل (إلا) موجب ، والبدل لا يكون فى الموجب[3].

وقال القرطبى :(إلا من استرق السمع) أى: الخطفة اليسيرة ، فهو استثناء منقطع . وقيل : هو متصل : أى: إلا ممن استرق السمع . أى حفظنا السماء من الشياطين أن تسمع شيئا من الوحى وغيره إلا من استرق السمع فإنا لم نحفظها منه أن تسمع الخبر من أخبار السماء سوى الوحى ، فأما الوحى

---

(١) الفتوحات الإلهية : ٢ / ٥٤١ ، تفسير الجلالين : ٢ / ٢٤١ .

(٢) الإملاء : ١ / ٤١٢ .

(٣) الإملاء : ١ / ٤١٢

فلا نسمع منه شيئا ، لقول ا لله–تعالى–:(إنهم عن السمع لمعزولون)[1].

وقال أبو السعود :(إلا من استرق السمع) محله النصب على الاستثناء المتصل إن فسر الحفظ بمنع الشياطين عن التعرض لها على الإطلاق ، والوقوف على ما فيها فى الجملة ، أو المنقطع إن فسر ذلك بالمنع عن دخولها[2] والتصرف فيها .

وقال الأخفش :(إلا من استرق السمع) استثناء خارج ، كما قال : ما اشتكى إلا خيرا ، يريد :(أذكر خيرا)[3].

قال الصبان : ومتى كان ما بعد (إلا) جملة فـ (إلا) بمعنى (لكن) ولو كان الاستثناء متصلا ، كما فى الدماميني عن توضيح الناظم لكن إن نصب تالى (إلا) فهى ك(لكن) المشددة ، وإن رفع فكالمخففة .

وعلى أى رفع المستثنى المتصل أو نصب فى الإيجاب أو الجحد فالأصل فى المستثنى النصب ، ولذا نجد ابن هشام يقول : هذا الذى ذكرته من انحصار الجمل التى لها محل فى سبع جار على ما قرروه ، والحق أنها تسع . والذى أهملوه الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها . أما الأولى فنحو :﴿ **لست عليهم بمسيطر إلا من تولي وكفر فيعذبه الله** ﴾[4] قال ابن خروف (من)

---

(١) الشعراء : ٢١٢ . انظر : القرطبى : ١٠ / ١٠ .

(٢) تفسير أبو السعود : ٥ / ٧١ .

(٣) معانى الأخفس : ٢ / ٦٠٢ .

(٤) الغاشية : ٢٣ – ٢٤ .

مبتدأ ، و(يعذبه ا لله) الخبر ، والجملة فى موضع نصب[1] على الاستثناء المنقطع وقال القراء فى قراءة بعضهم :(فشربوا منه إلا قليلٌ) إن (قليل) مبتدأ حذف خبره ، أى: لم يشربوا .

وأما الثانية : فنحو قول ا لله-تعالى-: ﴿ **سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون** ﴾ [2] إذا أعرب (سواء) خبرا ، و(أأنذرتهم) مبتدأ ، ونحو (تسمع بالمعبدى خير من أن تراه) إذا لم تقدر الأصل (أن تسمع) بل يقدر (تسمع) قائما مقام السماع ، كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو : ﴿ **ويوم نسير الجبال** ﴾ [3] وفى نحو :(أأنذرتهم) فى تأويل المصدر ، وإن لم يكن معهما حرف سابك[4].

القسم الثالث

الاستثناء التام المنفى

عرفنا أن الإثبات يؤول بالنفى ، فيصير الموجب منفيا . وهذا يقتضى إن لم يستوجب أن نتناول المنفى محدثين فيه بإيجاز إتماما للفائدة ، مع أنه يجوز فيه أن يؤول بالإثبات فهو الوجه الآخر للموجب فأقول : إن كان الاستثناء غير موجب جاز فى المستثنى المتصل الإتباع للمستثنى منه يرجحان بدل بعض عند

---

(١) شواهد التوضيح : ٤٣ . مغنى اللبيب : ٢ / ٧١ .

(٢) البقرة : ٦ .

(٣) الكهف : ٤٧ .

(٤) مفتى اللبيب : ٢ / ٧١ . حاشية الصبان : ٢ / ١٤٢ .

البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين نحو قول ا لله-تعالى-﴿ **ما فعلوه إلا قليل منهم** ﴾ [1].

والنصب عربى جيد ، وقد قرئ به فى السبع فى (قليل) .

وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو :(لا إله إلا ا لله) بالرفع ، و(ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به) بالنصب ، لأن (لا) الجنسية لا تعمل فى معرفة ، ولا فى موجب ، و(من) و(الباء) الزائدين كذلك فإن قلت :(لا إله إلا ا لله واحد) فالرفع-أيضا-، لأنها لا تعمل فى موجب . ولا يترجح النصب على الإتباع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى ، نحو :(ما فيها رجلٌ إلا أخوك صالحٌ) خلافا للمازنى[2].

قال ابن هشام فى المغنى :(إلا) بالكسر والتشديد-على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون للاستثناء نحو قول ا لله-تعالى-: ﴿ **فشربوا منه إلا قليلا منهم** ﴾ وانتصاب ما بعدها فى هذه الآية ونحوها بها على الصحيح ، ونحو :(ما فعلوه إلا قليلٌ منهم) وارتفاع ما بعدها فى هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين[3].

ويبعده أنه لا ضمير معه فى نحو : ما جاءنى أحد إلا زيدٌ ، كما فى :(أكلت الرغيف ثلثه) ، وأنه مخالف للمبدل منه فى النفى والإيجاب .

---

(١) النساء : ٦٦ .

(٢) أوضح المسالك : ٣٠٩ .

(٣) مغنى اللبيب : ١ / ٦٦ - ٦٧ .

وعلى أنه معطوف على المستثنى منه ، و(إلا) حرف عطف عند الكوفيين ، وهى عندهم بمنزلة (لا) العاطفة فى أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذاك منفى بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفى .

ورد يقولهم : ما قام إلا زيدً ، وليس شىء من أحرف العطف يلى العامل . وقد يجاب بأنه ليس تاليها فى التقدير إذ الأصل : ما قام أحد إلا زيد[1].

قال ابن مالك : وإنما رجح الإتباع فى غير الإيجاب على النصب ، لأن معناه ومعنى النصب واحد ، وفى الإتباع تشاكل اللفظين . فإن تباعدًا تباعدًا بينا رجح النصب كقولك :(ما ثبت أحدً فى الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدًا) و(لا تنزل على أحد من بنى تميم إن وافيتهم إلا قيسا) ، لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل ، وقد ضعف داعيه بالتباعد[2]. والأصل فى هذا قول النبى-صلى ا لله عليه وسلم-: " **لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها** " فقال له العباس : يا رسول ا لله : إلا الإذخر) فقال :(إلا الإذخر)[3].

وقد يكون من هذا (ما لعبدى المؤمن عندى جزاء إذا قبضت صفية من

---

(١) مغنى اللبيب : ١ / ٦٧ .

(٢) شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٢ .

(٣) صحيح مسلم : ٢٣ / ٥٠٣ . وصحيح البخارى : ١ / ٣٩ ، ٢ / ١١٦ ، ٣ / ١٨ ، ٤ / ١٢٨ . وورد فى المساعد : ١ / ٥٥٩ والجامع الصغير - الألبانى - ١٢٥٥ .

أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة)[1].

وقال : فإن كان المستثنى ب(إلا) مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه نهى ، أو معناه ، أو نفى صريح ، أو مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء اختير فيه متراخيا النصب ، وغير متراخ . ولا يشترط فى جواز نصبه تعريف المستثنى منه خلافا للقراء ، ولا فى جواز الإبدال عدم الصلاحية للإيجاب خلافا لبعض القدماء[2].

وقيدت المستثنى منه المجوز فيه النصب والبدل بالمشتمل عليه نهى أو معناه ، أو نفى صريح احترازا من الموجب نحو : ذهبوا إلا زيدا وستظفرون إلا عمرا .

وقلت المشتمل عليه ولم أقل : الكائن معه ، أو نحو ذلك تنبيها على أن النهى أو النفى قد يوجد ، ولا يكون له حكم ، لكونه منقوضا نحو : لا تأكلوا إلا اللحم إلا زيدا ، وما شرب أحدً إلا الماء إلا عمرًا [3] .

ومن النفى المؤول : قل رجل أن يقول ذلك إلا زيدً بمعنى : ما يقول ذلك إلا زيد ، وكذا :(أقل رجل يقول ذلك) إذا قصد به النفى . ومن النفى المؤول قراءة بعض السلف (فشربوا منه إلا قليل) ومن النفى المؤول :

---

(١) الحديث قدسى فى رياض الصالحين : ص ٣٦ رقم ٣٢ . ينظر : إعراب الحديث : ص : ١٤٧ رقم : ٨٨ .

(٢) شرح التسهيل : ٢ / ٢٧٨ .

(٣) شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٠ .

ما أنشد الأخفش من قول الشاعر :

لدم ضائع تغيب عنـــه أقربوه إلا الصبا والدبور[1]

ومن قول الأخطل :

وبالصريمة منهم منزل خلقً عافٍ تغير إلى النؤى والوتد[2]

لأن (تغيب) بمعنى : لم يحضر ، و(تغير) بمعنى : لم يبق على حاله . وقولى–: (غير مردود به كلام تضمن الاستثناء) أشرت به إلى نحو أن يقول قائل : قاموا إلا زيدا–وأنت تعلم أن الأمر بخلاف ذلك ، فتدخل النفى وتأتى بالكلام مثل ما كان نطق به المردود عليه ، فتنصب زيدا ولا ترفعه ، لأنك لم تقصد معنى : ما قام إلا زيدً ، وكذلك إذا قال :(لى عندك مائة إلا درهمين) فأردت جحد ما ادعاه فإنك تقول :(ما لك عندى مائة إلا درهمين) فيكون هذا بمنزلة قولك : ما لك عندى ما ادعيته .

ولو رفعت الدرهمين مقرا بهما جاحدا الثمانية والتسعين ، لأن المستثنى المبدل مما قبله فى حكم الاستقلال فكأنك قلت–إذا رفعت–ما لك عندى إلا درهمان [3] .

---

(١) بحره : الخفيف . ينظر : الدرر : ١ / ١٩٤ . شرح الكافية الشافية : ١ / ٧١٠ .
وعن ابن كيسان فى المهذب : من دم ضائع ..... والجبوب – والجبوب : وجه الأرض ، أو الغليظ .

(٢) بحره : البسيط . ينظر : ديوانه : ٤٣٤ ، إملاء العكبرى : ١ / ٤٨ ، التصريح : ١ / ٣٤٩ . شواهد المفتى للسيوطى ٢٣٠ .

(٣) شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٢ .

وإذا اجتمع فى المستثنى بـ (إلا) جميع ما أشير إليه من الاتصال والتأخر ، وكونه مشتملا عليه نهى أو نفى صريح أو مؤول ، وكونه غير مردود به كلام ، وغير متراخ اختير إتباعه بدلا عند البصريين وعطفا عند الكوفيين .

قال أبو العباس تعلب : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعة منفى؟

وأجاب السيرافى بأن قال :

هو بدل منه عمل العامل فيه ، وتخالفهما بالنفى والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا نحو : مررت برجل لا كريم ولا لبيب . قلت : ولمقوى العطف أن يقول : تخالف الموصوف والصفة كما لو لم يتخالف ، لأن نفى الكرم واللبابة إثبات لضديهما ، وليس لضديهما تخالف المستثنى والمستثنى منه ، فإن جعل (زيدً) بدلا من (أحد) إذا قيل :(ما فيها أحدً إلا زيدً) يلزمه منه عدم النظير ، إذ لابد فى غير محل النزاع إلا وتعلق العامل به مساوٍ لتعلقه بالمبدل منه ، والأمر فى (زيد) و(أحد) بخلاف ذلك ، فيضعف كونه بدلا ، إذ ليس فى الإبدال ما يشبهه . وإن جعل معطوفا لم يلزم من ذلك مخالفة المعطوفات ، بل يكون نظير المعطوف بـ(لا) و(بل) و(لكن) فكان جعله معطوفا أولى من جعله بدلا[1].

وجواز النصب مع صحة الإتباع عند القراء مشروط بتعريف المستثنى

---

(١)شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٢ .

منه كقول ا لله–تعالى–: ﴿ **ما فعلوه إلا قليل منهم** ﴾ فالنصب فى مثل هذا جائز بإجماع ، لأن المستثنى منه معرفة [١].

بخلاف قول ا لله–تعالى–:﴿ **ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم**﴾ [٢] فإن الاستثناء فيه من نكرة ، فيلزم فيه على مذهب الفراء الإتباع ، ولا حجة له ، لأن النصب هو الأصل ، والإتباع داخل عليه ، وقد رجح عليه لطلب المشاكلة ، فلو جعل بعد ترجيحه عليه مانعا منه لكان ذلك اجحافا بالأصل ، فضعف بهذا الاعتراف قول الفراء [٣].

وقد يرد عليه–أيضا–قول ا لله–تعالى–:﴿ **ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك** ﴾ [٤] قال ابن مالك على قراءة الرفع : ف (امرأتك) مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، ولا يصح أن يجعل (امرأتك) بدلا من أحد ، لأنها لم تسر معه ، فيتضمنها ضمير المخاطبين . ودل على أنها لم تسر معه قراءة النصب ، فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يسرى بهم . وإذا لم تكن من الذين سرى بهم لم يصح أن تبدل من فاعل (يلتفت) لأنه بعض ما دل عليه الضمير المجرور بـ(من) .

وتكلف بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال : لم يسر بها ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم ثم التفتت فهلكت . وعلى تقدير صحة هذا ، فلا

---

(١) معانى القرآن للفراء : ١ / ١٦٦ . وينظر : الكشف : ١ / ٣٩٢ .

(٢) النور : ٦ .

(٣) شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٣ .

(٤) هود : ٨١ .

يوجب ذلك دخولها فى المخاطبين بقوله :(ولا يلتفت منكم أحد) وهذا والحمد لله بين ، والاعتراف بصحته متعين[1].

قال ابن مالك وفى قراءة النصب إذا جعل (امرأتك) مستثنى من أحد ، لا من الأهخل لتتفق القراءتان فى الاستثناء من شئ واحد فإن ذلك يكون واردا على الفراء–أيضا–، ولأنه قد قيل : إنه أخرجها معهم وأمر ألا يلتفت أحد منهم إلا هى فلما سمعت هوة العذاب التفتت وقالت : يا قوماه فأدركها حجر فقتلها ويمكن فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو–أى : برفع امرأتك–أن يجعل (امرأتك) مبتدأ ، وأنه مصيبها ما أصابهم خبر ، والاستثناء منقطع[2]–كما فى التوضيح –.

وقد روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول : ما مررت بأحد إلا زيدا و(ما أتانى أحدً إلا زيدًا) بالنصب بعد النكرة . وهذا يقتضى جواز ما ادعى الفراء امتناعه ، قرأ به فى المسألة مردود ، وباب الإصابة عنه مسدود . وحكى سيبويه عمن لم يسمه أن المنفى إذا جاز فى لفظة الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء نحو : ما أتانى القوم إلا أباك ، لأنه بمنزلة : أتانى القوم إلا أباك ، لأنه بمنزلة : أتانى القوم إلا أباك .

ورد ذلك سيبويه ، وهو بالرد حقيق ، خالفه السماع والقياس ، فمن

---

(١) شواهد التوضيح : ٤٢ .

(٢) شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٣ – ٢٨٤ .

السماع الدال على البدل قول ا لله–تعالى–:(ما فعلوه إلا قليل منهم)[1] و(فعلوه) يقع فى الإيجاب . وأما القياس فإنه يقتضى جواز البدل–أيضا– وذلك لأن المسوغ للبدل فيما أجمع على جواز البدل فيه الصلاحية لحذف المستثنى منه ، وإقامة المستثنى مقامه وذلك موجود فى (ما أتى أحدً إلا أبوك) فوجب تساويهما فى الحكم بجواز البدل ، كما تساويا فى تضمن المتبوع[2].

وقال بعضهم : إن النهى ليس بنفى ، ولذا قرئ بالنصب وأنكر الرفع فى قول ا لله–تعالى–:(ولا يلتفت منكم أحدً إلا امرأتك) قال المحقق : القراءة برفع (امرأتك) لابن كثير وأبى عمرو[3]، وأنكر أبو عبيد الرفع الذى هو على البدل من (أحد) . وذكر مكى مجاز هذه القراءة عند المبرد ، ثم ذكر أن النصب على الاستثناء ، لأنه نهى وليس بنفى وجوز–أيضا–أن يكون مستثنى من(فأسر بأهلك) وحسن الاستثناء بعد النهى ، لأنه كلام تام . وخلاصة ما فى الإتحاف : استشكال الرفع[4]. وجعل ابن هشام المستثنى الجملة على حد (لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر) ووافق الرافعين ابن محيصن واليزيدى والحسن ، والباقون بالنصب استثناءً من (بأهلك) وفى المغنى جعله استثناء منقطعا لئلا تكون قراءة الأكثرين مرجوحة على أن المراد بالأهل

---

(١) انظر رأى الفراء فى معانيه : ١ / ١٦٦ . والإتحاف : ١٩٢ ، والتصريح : ١ / ٣٥٠ . والمسائل الشعرية لابن هشام : مسألة : ١٠ ص : ٤٠ .

(٢) شرح التسهيل : ٢ / ٢٨٤ .

(٣) الإقناع : ٢ / ٦٦٦ . والنشر : ٢ / ٢٩٠

(٤) الإتحاف : ٢٥٩ .

المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته[1].

وقال الرضى : تكلف جار ا لله فى تخريج قراءة النصب لئلا تكون قراءة الأكثرين محمولة على وجه غير مختار فقال : (امرأتك) بالرفع بدل من (أحد) وبالنصب مستثنى من قول ا لله-تعالى-:(فأسر بأهلك) لا من قوله-تعالى-: ﴿ **ولا يلتفت منكم أحد** ﴾ فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القراءتين إذن ، ولا يجوز تناقض القراءت لأنها كلها قرآن ، ولا تناقض فى القرآن[2].

وبيان التناقض : أن الاستثناء من (أسر بأهلك) يقتضى كونها غير مسرى بها ، والاستثناء من (لا يلتفت أحد) يقتضى كونها مسرى بها ، لأن الالتفات بعدا لإسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها .

والجواب : أن الإسراء وإن كان مطلقا فى الظاهر إلا أنه فى المعنى مقيد بعدم الالتفات ، إذ المراد أسر بأهلك إسراء لا التفات فيه إلا امرأتك فإنك تسرى بها إسراءً مع الالتفات فاستثن من هذا إن شئت من (أسر) ومن (لا يلتفت) ولا تناقض ، وهذا كما نقول : امش ولا تتبختر : أى امش مشيا لا تتبختر فيه [3].

وبهذا يندفع ما قاله ابن مالك فى شرحه على التسهيل :(.....وهو

---

(١) مغنى اللبيب : ٢ / ٧١ . شرح التسهيل : ٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) شرح الكافية للرضى : ١ / ٢٣٣ .

(٣) شرح الكافية للرضى : ١ / ٢٣٤ . وانظر : شواهد التوضيح : ٤٢ .

أولى من أن يستثنى المنصوب من (أهلك) والمرفوع (من أحد)[1].

وإن كان الاستثناء منقطعا فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو :(ما زاد هذا المال إلا ما نقص) إذ لا يقال : زاد النقص ، ومثله : (ما نفع زيدًا إلا ما ضر) إذ لا يقال: نفع الضر .

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب ، وعليه قراءة السبعة : (ما لهم به من علم إلا إتباع الظن)

وتميم ترجحه ، وتجيز الإتباع ، كقول جران العود :

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس[2]

---

(١) شرح التسهيل : ٢ / ٢٦٦ – ٢٦٧ .

(٢) من الرجز : ديوانه : ٩٧ . والكتاب : ١ / ١٣٣ ، ٣٦٥ ، وابن يعيس : ٢٦٥ الأشمونى : ٤٤٤ ، شذور الذهب : ١٢٥ .

خـــاتمة

وبعـــد

فقد توصلت فى بحثى هذا إلى ما يلى :

أنه متى كان ما بعد (إلا) جملة فـ (إلا) بمعنى (لكن) ولو كـان الاستثناء متصلا ، لكن إن نصب تالى (إلا) فهى ك(لكن) المشددة ، وإن رفع فكالمخففة

أن الأصل فى الاستثناء النصب ، وأن الرفع للمشاكلة والإتباع–يقـول بذلك ابن مالك–فترجيح الإتباع علـى النصـب مرجعه سـبب بلاغـى وليـس بنحوى .

أن المدار على المعنى فى الإعراب فينصب المستثنى المتصـل فـى الجحـد لتأوله بالإثبات ، ويرتفع المستثنى المنصوب فى الإثبات لتأوله بالجحد .

وأن الإبدال من الموجب جائز عند الحوفى والزجاج والعكبرى . وأجـاز الإتباع فى كل الأحيان أبو حيان .

وأن الإثبات يخالف الإيجاب فكل مثبـت موجـب ، وليـس كـل موجـب مثبتا . وهذا يوحى بجواز التأويل جحدًا وإثباتا .

وا لله ولى التوفيق

فهرس المراجع

١- إتحاف السادة المتقين - الزبيدى - تصوير بيروت

٢- الأذكار النووية عيسى الحلبى

٣- أسرار العربية - أبو البركات عبد الرحمن الأنبارى تحقيق/ محمد بهجت البيطار مطبعة الترقى بدمشق

٤- الأصول - ابن السراج تحقيق د/ هنداوى

٥- إعراب الحديث النبوى - العكبرى تحقيق/ عبد الله نبهان ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م

٦- إعراب القرآن المنسوب للزجاج تحقيق/ إبراهيم الابيارى

٧- إعراب القرآن - النحاس تحقيق/ زهير زاهد الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٨- إملاء ما من به الرحمن - العكبرى تحقيق د/ حاتم الضامن الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٩- الانتصاف من الإنصاف/ الشيخ محمد محيى الدين - دار الفكر

١٠- الإنصاف فى مسائل الخلاف الأنبارى - دار الفكر

١١- البحر المحيط أبو حيان الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

١٢- البداية والنهاية ابن كثير - دار الفكر

١٣- البيان فى غريب إعراب القرآن ابن الأتبارى تحقيق د/ طه عبد الحميد طه ومصطفى السقا هيئه الكتاب سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

١٤- تأويل مشكل القرآن ابن قتيبة تحقيق/ السيد صقر ١٣٧٣هـ

١٥- تفسير أبى السعود الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م

١٦- الجامع لأحكام القرآن القرطبى الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٧- الجامع الكبير - المخطوط الجزء الثانى الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٨- حاشية الخضرى على ابن عقيل عيسى البابى الحلبى

١٩- حاشية الصبان على الأشمونى عيسى البابى الحلبى

٢٠- حاشية ياسين على التصريح عيسى البابى الحلبى

٢١- حجة القراءات - أبو زرعة ت/ سعيد الأفغانى الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٢٢- حلية الأولياء أبو نعيم الخانجى

٢٣- خزانة الأدب البغدادى عيسى البابى الحلبى

٢٤- الخصائص - ابن جنى تحقيق/ محمد على النجار الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٩م

٢٥- الدر المنتور - السيوطى دار الفكر - بيروت

٢٦- الدرر اللوامع - أحمد أمين الشنقيطى - تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم
الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٢٧ - الدرر المنتورة فى شرح الأحاديث المشتهرة السيوطى
الخانجى

٢٨- دلائل النبوة للبهيقى - دار الكتب العلمية

٢٩- ديوان أبى نواس شرح د/ على نجيب عطوى الطبعة الأولى
١٩٨٦م

٣٠- ديوان جران العود تحقيق/ نورى القيس

٣١- ديوان الهذليين دار الكتب المصرية ٢٦٤هـ - ١٩٤٥م

٣٢- رياض الصالحين - النووى

٣٣- سنن الدارقطنى - دار المحاسن للطباعة - القاهرة - بدون

٣٤- شرح ابن الناظم على الألفية - تحقيق/ عبد الحميد السيد عبد الحميد
- دار الجيل - بيروت

٣٥- شرح التصريح على التوضيح خالد الأزهرى عيسى الحلبى

٣٦- شرح التوضيح والتصحيح بمشكلات الجامع الصحيح - ابن مالك
تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقى الطبعة الثالثة - سنة ١٤٠٣هـ
- ١٩٨٣م

٣٧- شرح شواهد العينى عيسى الحلبى

٣٨- شرح شواهد المفتى للسيوطى - منشورات مكتبة الحياة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م

٣٩- شرح الكافية - الرضى بيروت - لبنان تحقيق أ/ يوسف عمر

٤٠- شرح الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق د/ عبد المنعم هريدى- الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م

٤١- شرح المفصل - ابن يعيس - المطبعة المنيرية

٤٢- صحيح البخارى - طبقة الشعب

٤٣- صحيح مسلم بشرح النووى الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٢م

٤٤- الكامل - المبرد تحقيق د/ محمد أحمد الدالى - الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م

٤٥- الكتاب - سيبويه تحقيق/ هارون

٤٦- الكشاف عن حقائق التأويل الزمخشرى دار المعرفة - بيروت - لبنان

٤٧- الكشف عن وجود القراءات السبع - تحقيق د/ محيى الدين رمضان - الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٤٨- كنز العمال - منشورات التراث الإسلامى - حلب - الطبعة الأولى

١٣٧١هـ - ١٩٧١م

٤٩- اللباب فى علل البناء والإعراب - العكبرى - تحقيق/ خازى طليمات الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

٥٠- لسان العرب - ابن منظور - المطبعة الخيرية ١٣٠٦هـ

٥١- المحتسب فى القراءات الشواذ - ابن جنى - تحقيق/ على النجدى ناصف وزميله - القاهرة ١٣٨٦هـ - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

٥٢- مختصر الشواذ لابن خالويه - المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م

٥٣- المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل - تحقيق د/ محمد بركات- ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م

٥٤- المسند ابن حنبل المطبعة الميمنية

٥٥- مشكل إعراب القرآن - ابن قتيبة - تحقيق/ ياسين السواسى - دار المأمون للتراث

٥٦- معانى القرآن - الأخفش - تحقيق د/ عبد الأمير الورد - الطبعة الأولى - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

٥٧- معانى القرآن - الزجاج - تحقيق د/ عبد الجليل شلبى - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٥٨- معانى القرآن - الفراء - تحقيق الشيخ/ محمد على النجار - القاهرة - ١٩٥٥م

٥٩- المعجم الكبير - الطبرانى - طبعة العراق

٦٠- الممتع - ابن عصفور- تحقيق د/ فخر الدين قباوة - الطبعة الأولى - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م الطبعة الرابعة - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

٦١- النشر فى القراءات العشر - ابن الجزرى - دار الفكر - بدون

٦٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع - السيوطى - جلال الدين - تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم الطبعة الأولى - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

تم والحمد لله